

## ملخص البحث

فريونو، هندري. ٢٠١٣، نظرية فقه الشافعية على عقد القرض المال بسداد مواد البناء في قرية دادفتوليس منطقة جونريجو مدينة باتو. قسم الحكم الإقتصادي الإسلامي. كلية الشريعة. جامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج. المشرف: الدكتور. الحاج. عباس عرفان الماجستير

### كلمات البحث: المال، القرض، الفقه الشافعي

كل نظام اقتصادي، والوظيفة الرئيسية من المال للتبادل (الأداة التبادل). عملة في أي مكان ستكون بمثابة. في النظام الاقتصادي الرأسمالي، وينظر المال ليس فقط كعملة قانونية (مناقصة قانونية) ولكن ينظر أيضا كسلعة. القرض هو من العقود المعاملة الناس غالبا. وهذا ينطبق على جميع أنواع مستويات المجتمع، سواء في المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة. القرض هو إعطاء الشيء إلى شخص بالاتفاق سوف يعود بالشيء المثل أيضا.

تستخدم هذه الدراسة البحث النوعي هو البحوث في مجال البحوث التي هو وصفي وتقييم إلى استخدام منهج تحليل استقرائي. العمليات والمعاني (الشخص المعني) أكثر أبرزت في البحث النوعي. يتم استخدام الأساس النظري كدليل لتركيز البحوث وفقا للحقائق على أرض الواقع. وإلى جانب الأساس النظري مفيد أيضا لتقديم لمحة عامة عن خلفية البحث ونتيجة لمناقشة نتائج البحوث. في البحث النوعي غادرت الباحث من البيانات، الاستفادة من النظريات القائمة كمادة توضيحية، وانتهى الأمر بالنظرية.

الحاصل البحث، أن العامل الرئيسي وراء القرض المال بسداد مواد البناء هو العوامل الاقتصادية دادفتوليس الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة والطبقة الوسطى إلى أسفل. بحيث في عملية السكن لا تتطلب تدفق الأموال من الأطراف الأخرى. ومن هناك عملية القرض المال بسداد مواد البناء. القرض المال بسداد مواد البناء هو القرض غالبا تحتلف فقط في الكائن هو القرض المال سدادها بالمواد البناء. أما بالنسبة لاحتياجات منه هو بناء منزل. اين سيقوم صاحب المال، لا تعطي قروضا

إلا بشروط معينة. في نظرية فقه الشافعية على عقد القرض المال بسداد مواد البناء لا يجوز على السياق بالأسباب هناك الإيقاع/المدة الوقت، بشروط معينة وجر منفعة، لكن في نظر القواعد الفقه صح حكمه لأن القرض المذكورة أصبح العادة، والعادة محكمة، والمجتمع فإنه لا يعتبر إشكالية/الضارة، في حين ذلك العادة لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.